

تقرير الحقائق المكتشفة

إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع)

لقد قمنا بإنجاز الإجراءات المتفق عليها معكم وطبقاً لتعيم الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/٢٠١٥/٤ المؤرخ في ٢٢ يوليو ٢٠١٥، بشأن تقرير مجلس الإدارة حول تنظيم وإدارة شركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع) (الشركة) كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وحول تطبيقها لممارسات تنظيم وإدارة الشركات المساهمة العامة وفقاً لتعديلات الهيئة العامة لسوق المال بخصوص ميثاق حوكمة الشركات المساهمة العامة الصادر بمقتضى التعيم رقم خ/٢٠١٦/١٠ المؤرخ في ١ ديسمبر ٢٠١٦ (بشكل جماعي "الميثاق"). لقد باشرنا مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي حول الخدمات المرتبطة القابل للتطبيق على تكليف بإجراءات متفق عليها. وقد إقتصر إنجاز الإجراءات على مساعدتكم فقط في تقييم مدى إلتزام الشركة بالميثاق الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال ويتم تلخيصه فيما يلي:

١. حصلنا على تقرير حوكمة الشركات المساهمة العامة (التقرير) الصادر عن مجلس إدارة الشركة وقمنا بالتحقق من أن تقرير الشركة يتضمن كحد أدنى، كافة البنود التي اقررتها الهيئة العامة لسوق المال التي سيغطيها التقرير على النحو المفصل في الملحق ٣ من الميثاق وذلك بمقارنة التقرير مع تلك المحتويات المفترحة في الملحق ٤؛ و

٢. حصلنا على تفاصيل بشأن مناطق عدم الامتثال للميثاق، التي حددتها مجلس إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. لم يحدد مجلس إدارة الشركة أية مجالات عدم امتثال للميثاق.

ليس لدينا أية استثناءات من أجل أن نرفع تقرير بشأنها فيما يتعلق بالإجراءات التي قمنا بها.

وبالنظر لكون الإجراءات المشار إليها أعلاه لا تشتمل عملياً على تدقيق أو إطلاع وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية حول التكليف بالإطلاع، فإننا لم نقم بإيداء أي تأكيدات بصدق تقرير تنظيم وإدارة الشركة.

ولو افترضنا بإنجاز إجراءات إضافية، أو قيامنا بعملية تدقيق أو إطلاع لتقرير تنظيم وإدارة الشركة طبقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية حول التكليف بالإطلاع، فقد يكون من الممكن أن نلاحظ أمور أخرى تستوجب إظهارها في التقرير المرفوع إليكم.

إن تقريرنا هذا هو للغرض المشار إليه في الفقرة الأولى من هذا التقرير حصرياً وللمعلوماتكم، على أن لا يستعمل لأي غرض آخر. يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير مجلس الإدارة المرفق عن تنظيم وإدارة شركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع) الذي سيتم إدراجه ضمن التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ولا يمتد إلى أية بيانات مالية لشركة النفط العمانية للتسويق (ش.م.ع)، مأخوذة ككل.



 مسقط
 ٣٠ يناير ٢٠١٨
